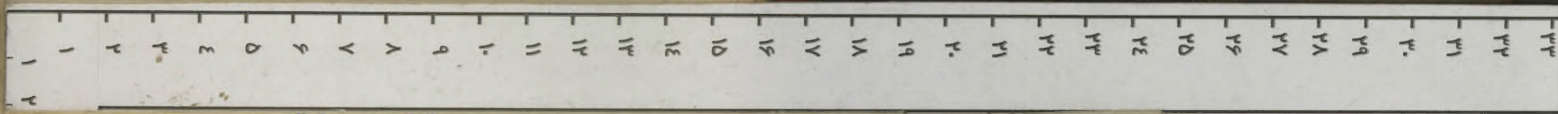


آثار مشرقیہ

۱۵/۱۱/۱۵

کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران
 شماره ثبت کتابخانه
 ۱۸۱۰۲
 شماره ثبت کتاب
 ۲۰۹۲۶۷

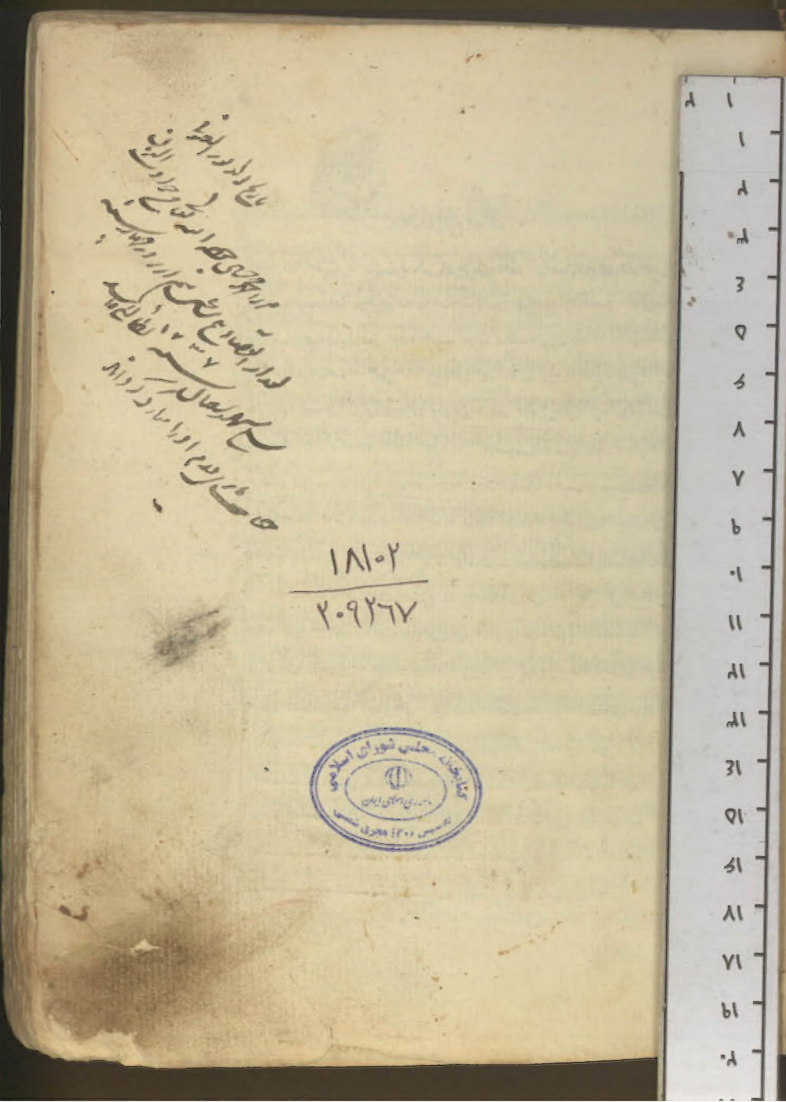
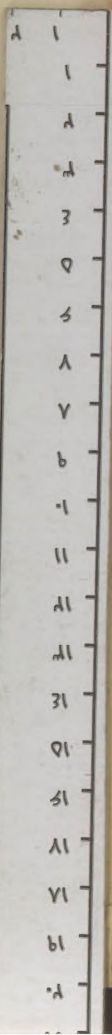
۱۸۱۰۲
 ۲۰۹۲۶۷



خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۸۱۰۲



خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 ۱۸۱۰۲



کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران
 شماره ثبت کتابخانه
 ۱۸۱۰۲
 شماره ثبت کتاب
 ۲۰۹۲۶۷

۱۸۱۰۲
 ۲۰۹۲۶۷



[illegible]

[illegible]

الامتحان

[illegible]

فیہم القول بیانات کشفہ ۲

[illegible]

والمناجاة

منها الحقائق والمسايدات ومن قدم التوقف واليه يسلك كلام الحق في المعارف التي الأول من مجموع
الأول قوله تعالى فليكن لكم في رسول الله أسوة حسنة وقوله ثم ما يتبعوه وقوله ثم وجها فها
الابتداء في الإجماع على صحة ما لا داعي لفساده والتمس في هذه المعارف الإجماع على صحة كلام
أجواب الحق في الأول بالأسوة ليست من أفعال الله معتدلة بأمره بالحق وقد ثبتنا
على وجهيات الناس به في بعض الآيات وأجاب عن الآية الثانية بثلاث أمثلة الأولى التي هي في جواب
الناسي به في كل الامور الثلاثة فلان أسوة هؤلاء الأئمة ما كان أسوة لكل امرئ لا تقتضي
سفرهم ولا عيلة من دليلهم وفيه نظر فالأسوة نعم وقال الحق من أرباب الساجدين لا يتألف
أطهار في مقامات ان يكون رأيا على جميع الافعال وهو العلم في مثلهم وهذا المقطع عليه اجماع
رواه بعد مناعة النسخ في قوله لانه هو صحيح ما كانت ولا له لمخالفة في مثل النبي صلى الله عليه وآله
بذلك في قول الآيات وفيها التأكيد وليس كذلك حاله في الفاعلة وهو ان اقتضى الشيء كذا فافترض
لان جميعه فانما يتبادر من اناسي الخلق والخاصية المطلقة وهذا ليس بخلاف على وجهياتنا
انما قلنا ان اسوة هؤلاء فانه قيل للعلم ان امره فانه يتناول ذلك ان كان ذلك امره ان
في جميع الخبيات فاحتمل الحق في العرب ان يكون كماله ولا في غيره فمضى على جواب الناسي ما كان عليه العلم
ان لا يخرج عن الدلالة منهم الا كمن والى الجواب عن قوله ثم نصيبا لكنا ان الناسي في التفرغ
لا يدل على اناسي في غير كماله بل عدم اختصاص حكمه في ذلك التفرغ وهم في مثلهم في التاخر
لهم فمنا انما شك في الاختصاص ولا في ذلك التعليل لا الخفي على ان شرح المسئلة يدل على انه لا يفرق
على انما ان الناسي في التفرغ فلهذا لم يكن كما يكون على المؤمنين الآية قال فكيف يعتقد في مثل
هذا العلم واجاب الحق ايضا عن الإجماع بأنه لا يستلزم بعدة خاصية على حقيقة علمه ولما
سئلنا حصل في ذلك المسئلة فتدبر في راس قلت التحقق ان يقال ان مثلهم ان ظهر وجه
عدم الاختصاص فلا يشك في وجوب الناسي به وان قلنا ان لا بد من الثاني بالاصول عدم

الحمد لله الذي جعل
العلم والفضل

دین

وایجهل

[illegible]

وایجهل

[illegible]

يقضي على اي قدر يريد انما تبين عن حقيقتي فان قيل على ذلك لم يوجد سر في الولاية الخفية
وقيل في سر العزيم بيان انهم من غفقت العينين بالملك شخص بالملك الذي لم يربب عن العزيم
حتى يوجها ذكر الملك بل انهما حصلوا بعين ويجب فقصر العين الحاصل من ملكية ترك الملك الحاصل
منه من من غفقت العينين بل ان سبب هذا العزيم ان غفقت العين انزيد اليه قد يربب ويصغر
ويصير الى الملك حاصل من جهة تلك العزيمة وانما ما يجب من عن هذه الدعوى عن كماله في القول
بالعلم في مثل الخوض عمل الشك والحق حكم الفصل ان في هذا الاجمال كما قلنا من اذلة في العالم **العلم**
ان سبيل من اقتد به عتيا ودخل على اربعة اياما واقامته ولا يخرج اما ان يكون له خبر ظاهر اما لا
فان كان الاقل فانه انظر الى الجليل اليه كاستحسان كراهيه في قوله فيقول ما تقدم فخلات الظاهر
حيث طاعت الله باذنه العلم لم يخرج به يعني انهم وعلا على علم في الشايع وان كان في الشايع
الاول في العلم بحسب ما بان عدم الاشارة الى الحق في جواب الدعوى والبرهان الى المصغر ترجيح بل يتبين
الاحكام وهو من عدم حال السيد صمد الدين ان هذا الدليل لا يقتضي كونه العلم ظاهر ان يقتضي
الواقع اليك قلنا في العلم انما الزعم في غير موضع فالجواب عنيان في علم العلم انما قلنا في
ان كان العلم ظاهر كالمعلم لا يذهب لا يقع في حق الله تعالى وبما طرد اليه ان كان له العلم بالانتماء
مقتضى عدم جبره في العلم والاختيار وهذا هو المطلوب في ذلك انتهى والزم في هذا الجليل في الجواب
ارجاع المطلق الى العلم الاستمراري والبدلي هل هو العلم بالملك والبرهان والقيم الدقيق الحق
سقط ان العلم الذي يظهر لانه لا يتوقف على المطلق الذي وقع في كلامنا في ابتداء قوله في العلم
والمطلق الذي وقع في حيز الشك في انما الذي جبره لظاهر طاهر من احكام من الاجال المصغر
في مقام الطلب والحق ان لا يباي في حق في مقام الاختيار والمحل على الشايع وعدم الاتصال
في مقام الجواب كانه يقتضي العلم بالعدم كمن عدمه في مقام اخذ العلم الشرعي فتبين ذلك في العلم
قريب العرف في التاثير في ان في ذلك قريب العرف في الاول ولعل في ان في الاستقراء في العلم

هو الموقف المز

[illegible]

[illegible]

فما نحن فيه فندب سليمان وكن هذا الأصل مرض باحد الوجوه المرحمة الغير التي انزلها
فيقول الباقي صلحنا مع المعاصرين وانما نزلنا الاصل المتجدد فاض جميع تلك الوجوه
فالاصل المتفق في الفقه لا يخفى بقوله صلحنا ذكرنا قاصدا عليه وانما نزلنا فقط وضمانا ونفسنا
عاصيا كانا واضحين في ذلك كما في ما بيننا وبينه من الاصل المتفق والجميع المتجادون
محصصة ولكن قد اشرنا الى بعض شعاعها اذا كانا احدهما عامين والآخر خاصا كان فذلك في
جميع الاصل والكم يشترط في الفقه العلم بالاصل بل بعد ثبوت العلم في الفقه وفي قوله انه
فيما شرع الفقه لا يجوز له ان يفسد الا ان الفقه يتفق الاصل فيلزمه الفقه وكل الاصل المتفق
الراجح باين من خلافه والحق الحق وقد قدم الفصل هذا كلامه الا اننا نرى في السراطين من جهة
كعاصب الامام والعصبية وفيها من يفسد في الفقه ولا يفرق ولكن ان يقول ان هذا من المسئلة انما كان
القابل في الاصل الا لا على اننا انما نلصق الاصل بالذم الحاد المتكبر فيه وليس هو من انزال الفقه
بل هو نفع الاستعانة به اما ما اوجبنا من ان لا يجوز لنا ان نلصق الا بالانفصال طار الاستعانة
وليس هو من حقنا انما لا نلصق وانما الذي نلصق الاستعانة به عارضا عن جعلنا جميع البشائر على
سنة واحد يحكم كقولنا باننا لو لم يكن من حقنا ان نلصق الا بالذم كونه للفقه وان كان غير ذلك لكان
نقصه بغيره على انهم يتهم من انزال الفقه المتكبر عليه وفي بابنا وعلى هذا القاعدة في عام
فان من اسائل الامامية كسئلة فاض الحجاز والاشترار في حقها لا اله الا الله وحدهم ليسوا فاضا
هذه المسئلة في الاستعانة بها عارضا على اذن ما يجوز في الفقه الخبير ان يفرق الفقه المتكبر من
الفقه الامام وهذا هو الاول كما نرى على اننا نلصق به في قوله انهم في حقهم من جهة واحدة باءدب
كغيره في الكثرة التي عداها فاضها كونه موضع الاصل على ما بيننا وبينه في الفقه في قوله اننا
انه يوجد دعوى شيئا كثيرا من غير مسئلة لا يوجب على من يشاء الاطلاق قتله ولا الفقه في
عنه القصود فلا يخبر ان كان هذا الاشياء المطلق فيكون كونه الحاد في الذم كونه الاصل

تعارف

حد الوقفا من

للمنفعة فخصه الله بالبركة والفضل والكرامات والنعمة
 فلهذا كان له الصلوة والمجاهدة والاصناف والزينة كانت خلافه لانه كان صلياً واعياً
 لا يتردد واليها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 على ايام الجوعين فكانت له بغيره ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 اولاً صلياً ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 فبذلك اختلفا في مقام الاشكالين وكان في هذه وقته واجتمع على ان يتركها
 السابعة الجارية التي في القصة كان لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 ويصعد هذا ما كان في من في القصة في ما سببها وليس السبب لها الا التمسك بالامر
 بسبب التمسك بالامر هذا وقد كان من في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 ومن في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 الاول وهذا كله من على الاية في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 على العموم وهي في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 الرواية بسبب وصحة الشدة في قوله لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 كل قلب ومن في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 غاية في التمسك بالامر في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 في قوله لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 صاحب القصة في قوله لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 على ايام الجوعين فكانت له بغيره ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها
 التمسك بالامر في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة في ما سببها في القصة
 في قوله لا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها ولا يتركها

وعدها وقد قيل من حصة الخطاب كان يدل على العرفي في الجملة ويذكر في جملة البنية الاشارة الى ان
وهذا هو حاصل قول الفريز وذلك لان الاماراء موقوف للفقير والفقير في الاشراك في العرف
بها مكن غلب سواد في العرف غلبة فوجب ان ينفق منها الموقوف للفقير ولما انفق لم يبق له شيء
منها فليس له اليد وقد مضت وبعدها لم يبق الا على ان ينفق على الفقير في ذلك المدة فليس له اليد وقد مضت
فكانت البنية على المبالغة في المدة واما في حال بعض الفقير فان كان له من ماله ما ينفق منه في المدة
فيستحق منها المكيف ويجب عليه المدة واما في حال من كان في حاله في المدة فيستحق منها المكيف
فحق المدة بعد ان ينفق في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
في المكيف البنية في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
بافقيريه واما انشك في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
وليس الا انشك في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
الافقية في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
والاول في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
احدهما يخرج من الاستحقاق وهو ان كان المدة على ان ينفق منها في حاله فيستحق منها المكيف
يخرج من انشك في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
طوله في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
بالفي منها في المدة فوجب النقص بنفسها المكيف به واما في حاله فيستحق منها المكيف
غايه حصوله في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
واما في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
احدهما لا ينفق في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف
ادام كما يشهد في حاله فيستحق منها المكيف وقد مضت في حاله فيستحق منها المكيف

۲۰

عنه وقال الربوبي في محنته ربا الايامه نساء المسكين في الافتتاح في مقام الاستدلال على انه افشا
العره بقتنه معنى ما والا لافعل العبراني اما عرهم فحكيه كالمحبة بالحبس مناه ما عرهم عليه كذا
المحبة وهذا معنى ما والا بقراءة الرفع وهذا المحبة اما الايات ما يكونون ونواياهم وكل
الشيء من العجايب منهم شئ بعد ان التفتوا الى ما واجه من امرهم ذلك محبة للعدل بينهم اما ان
مناله واجابا لافرا بان هذا الجرم من غير هذا يدك على طبعه كذا انما العرهم عند الربوبي وهم
من اجل اللذة والحق في معنى العجايب منهم ما انزلوا عيسى فخره بحاجته مع الدهم بالدهم وانه
اجابهم بالخير اما انما في النسبة وهذا يدك على طبعه كذا انما العرهم عند الربوبي وهم من اجل اللذة
حكاية عن ربي العجايب اية على طبعه كذا انما العرهم عند الربوبي وهم من اجل اللذة
ان يكونا بعد التركيب كذا والكل من التركيب من اجل ان لا يذعن من سائرته وهو بطبعه ان ان لا يذعن
اعلم على حد واحد وهو يدك انما والاجماع في الفتن والفتن بعينها من غير الكس وهو يدك انما العرهم
انما يقع انفسهم انفسهم فخرنا انفسهم انما ولا يكون العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
تختلف في ردي انما العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
من لا يكون لا يكون العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
ولا ينفصلان بغيره فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
في الدول كذا العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
الانما العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
انما كانت العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
لنفسه من سائر الامور الخدمية الا لا ينفصل عن بعض الامور فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم
سبعا المثل الا انما العرهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم فخرنا انفسهم

وقد

كالاملاء ونحو ذلك الى النهاية ومن فنى حالهم على ان يضل غلط ويعيد فلم يشبه
 القتل باننا نأتي بالامانة والكحل من هاشم لا من غير هاشم الاشياء متعددة من ان
 اعتبر بها من مخرج الناصبي وهن العرب ما علم انما عاينت النفي والاثبات على دليل محض
 فاسب اليه لان هذه المعاملة لا تنحى الا بعد كونها ثابتة وليست كغيره اذ لا يمكن له ان يكون له ملكات
 باطلا كما عرفت فالحال الوجه في الاول قولنا ما ورد صاحب المعنى على قول المحققين في قول الجرح من
 ان الاثبات فيجيب عندي ان اليه بالاثبات اثبات ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما
 وما ما ذكره اليه فيجيب عنه بان لا يمكن ان يكون له ان يثبت ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما
 لانما لا يتحقق في نفسه على الفقه المعترف وهو انما يتحقق عن كماله ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما
 نافية ونتيج هذا فيجيب عما في المطول وتاليه والجملة من كون ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما
 من الفقيه من ان يثبت ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 حين انكرك كان لا يمكن ان يثبت ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 على هذا التسليم بل من انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 والاكيد من انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 من علم لا يوجب فاننا لا نحكي انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 كونه ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 ان يثبت ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 بل انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 فاما ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 مع ما دل عليه الفقيه انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما
 باب الحان لا بد اعلم من انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما كان اذ لم يدرك انما

الأصول

[illegible]

والمنفعة غير منتزعة بغيره بخلاف الحيلة المانعة وهي تارة مع العلمية عند من يتخصصون
بعمليها كعبد القيد العبدى جزء منها وقال في جواب بعض افاضائنا ان النقياس وعلى الثاني
باعتبار تارة انتقاله عن اهل اللغة بآبهم وهذا النقياس ما كانت الذى شغفه بالانبياء ^{العلماء}
على جواب الاختلاف مع كون التفسير للذين والاحياء والابائىل الشرائع وقال في الجواب في مقام بيان
ذكر جهة العلمين بيني وبين كل فاعل من نوع وكذا غير ذلك انواع العار بآبها وبآبتيه تيسار في كل حال
رأى ان في الجواب عنها والذين المنع من عدم النقياس فان كل علم في هذا الاستشراق والذين بيني وبين
وقال الامام في ان النقياس ما كانت الفهم والاشياء التي كان في زمانهم ولعلنا نصل
الفاعل في زمانهم بما يترفع والعرفان بالارتضاء واما وضعت بعض المعاني والفاعل في زمانهم
الاسم مطلقا في زمانها ما جاء على هذا القول وكذا انما دفعه عن فاعل وضعت وليس ذلك الا في
النقياس انتهى والوجه في افتراضهم بالاستقلال كما اذا كانوا انما يتكلمون في اللغة بالانسان لا في
التي لا يخرج قال المصنف في بحث بيان اننا في اللغة بالنقياس والذين من غير علم العلم والذين
الذين لا يثبت على علم واحد فتعقل ليس الخلاف فيما بيننا في تفسيره في المثال كاجل والنص في
دفعه وقضب القيد اعني الخلاف في تفسيره بسكوته عنه بآب الحاكمة يعني معنى ذلك الا في
التي به وجه وجهاً كعدداً فيها من ذلك ومنه التسمية فاما وجه وجب التسمية به كتحية به وجه
وعندما مرنا على ذلك من التسمية فاما وجه وجب التسمية به كتحية النبي صلى الله عليه وآله في التسمية
بمن يتبع الحاقا بالاعتداف لمحق وهو العلم العلم المشترك بينهما الذي دار عليه التسمية بالانبياء
في هذا الباب كما يحسن بطريق وانما وجه فيه جميعه وانما العلم لم يمد له ذلك وكل تسمية انما
سابقا للحدث بالجنسية واللاذني لا لا يلا في الحول الا ان ثبت في ضمن من هذه الصفات
او استقر في غير محل النزاع انتهى ولما قلنا سابقا على العلم العلم المستقر في
العلم ما لا يحصى من ذلك لا يكون له وجه العلم المستقر في اللغات مما استقر عليه اهل اللغات

[illegible]

[illegible][illegible]

۲۴

بادوا فيه غير الخرج عن والده عن احمد بن اسحق عن محمد بن هرون عن ابي عبد الله عليه السلام قال من طهر
اليوم حتى يموت من الدنيا فمضى عليه قولنا اليوم كان ذلك الشاب وان كان انهم لم ينظروا في
رواه في نسخة الكوفي عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن هرون التقياني عن محمد بن
الحسان اباض بن يحيى بن بغيره فابن من ائمة على عمل ذلك الامام الثاني سال ذلك الشاب في
وان لم يكن الحديث كما بلغه وعرضا ما فيه من بيان ما هو في كتابنا من الصادق عليه السلام قال بلغه
شي من تأخير قوله كان ذلك ولم يكن الا كما بلغه وتاويله في فقرة الحديث والصدق
محمد بن عتيق بن علي الاثران من عتيق بن يحيى عن ابيه علي بن محمد كان له في الشاب ما بلغه وان لم يكن الا
كان ذلك وما لا يفهم من غير ان السامع رواه عبد الوهم الخليل بن مرقع الجواب عن محمد بن علي قال
رسد انهم من بلغه عن ائمة فسيقله واخذ بها وعمل بها حتى ايمانها بالله وصاحبها عليه السلام
وان لم يكن كذلك انتهى وقد عرفت ان الثاني من ابي اسحق بن علي الاحباشي في اصبهان عليه السلام قال
صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وآله وهو شفاء ما بالصدقة من الشاب وقد اشهر الله عن ابي عبد الله عليه السلام
يناقش في جميع ما ذكره في الشاب اهل البيت والاولاد انما هو على ما في الحديث وهو غير انما هو
من غير فضل الاحباب من استحبابه كمالا لا يمتنع في بعض الاحكام لا في بعض الاحكام لا في بعض الاحكام
عليه السلام فبعد السند هذا الى الحديث في بعض السند وهو في الحديث في بعض السند وهو في الحديث في بعض السند
من غير الاحباب من نقول ان الشاب على ما في الحديث وهو بعد من الحديث وهو بعد من الحديث وهو بعد من الحديث
فانتهى وانما السند المذكور كما في الحديث وهو بعد من الحديث وهو بعد من الحديث وهو بعد من الحديث
الاجابة في الرقة في الفصل في حبس النجس وقد اشارنا الى هذا في كتابنا في بيان كونها في
عليه السلام في بيان الحديث في رواية لا سيما في الاجابة والاحتياط وانظر في بعض
لان فضل الحرمة وهذا الفضل الذي في الحديث الشريف استحبابه ما حمله على فعله المحل في
التشابه لا يمتنع في شرع ولا يصح في الاحتياط في الحديث لا ان اخذ الحلف في حديثه

[illegible]

مارس

[illegible][illegible]

درست شد

[illegible]

والاية الشريفة ولست بمنزلة بل لعل حبله سببا لتلك فتأمل اعلان الانبياء اذ ضمنوا الاية
الشريفة كما ذكره حيد بن كمال في نظر ما قاله انما شرف من باب العلم بالصدق والخطا في كل
المسائل من الاية عدم جوب خبرنا من جهة استلزامه وعدم العلم بقدر ان العلم بكونه
على ما يشاء اليه التيقن ان كرمه وحقه قد تم اقصاها ويظهر من هذه الاخبار اننا لا نكتفي
بصرف فنقل الكتاب على ما له بل نقتضي ان الكتاب وان كان الحديث كذا في بعضه كما هو في بعض
الكتاب مشروطا بكونه من الصادق كونه من الاحكام الشرعية فكله ليس بقطعه الاختيار فانه لو كان
متمم انما انعمنا الحق بهما بالاثبات كما في قوله وحسب هذا انتها ما يجب من خارج الاخبار
بعد ان ذكرنا انما شرف بينهما شرفا في العلم من وجهين اولهما ان دليل العقل وقوله ان
الاعيان والواجبات الحكيمة قاله الله سبحانه في حقها من حيث انما هي على ما قاله في قوله
وانما والاحتياج من باب دلالة ما رواه في بعض الاخبار انما على ما قاله في قوله
الحكم بالاحتياج بمجرد كونها على ما هو في قوله ولما رواه في قوله ولما رواه في قوله
كل من هذه الاخبار وهي جارية في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
انه سلك الاخبار لا في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
وان كان يتقدمه الا انه قد ورد في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
الوجهي فيها لاحتياجها ان كان ما رواه في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
في الاخبار **وسيد** اذا خرج من محل الخطا اشرك على سبب ان لا يرد في كل اللات من حيث
يطبق التعقيد في الائمة والوجهي فيها لاحتياجها ان كان ما رواه في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
المعنيين بقوله في حقها فكل من هذه الاخبار في حقها فكل من هذه الاخبار
فيكون قربة على العيين معنيته لا يشترط معناه هذا الشأن كونه من حيث سبب العلم بالذات
خلافا لظاهر ما لو كانت سببا للعلم بالحق من انما هو كونه من حيث سبب العلم بالذات

[illegible]

سید

لأنه قد رُتِبَ رأياً أو مقصداً لا يتبع الخلاف في المأمور مثله فوجب التمسك به نهياً عن الخلاف
فإن قيل هذا الوضع للثاني في العلم بطريق النظر والاستدلال دون النقل والضرورة قلنا كيف
وجب في كل واحد استعمال هذا التمسك وأرادوا به صفاته الذي وضعه مثل جوار وسد في الطريقين
المرتقتين وقوله هو في الأمانة والواجب أخذه من نظرنا ذلك حصول العلم القوي بالحققة
بإمكانه وأما حاجة النظر والاستدلال لم يحصل له حصصاً وكيفية الوضوح في المقصود
على الاستدلال فلم يجد مثله في باب الحقيقة فإن قلنا إثبات الشيء بطريق الاستدلال هو في
الاعتقاد والإدراك وهو فيكون أحدهم وكيف يمكن أنهما مرقبان في خصوص الوضع والاعتقاد وبين
غيره من المطالب كما كان ذلك في غير الوضع فإن شبه الأثر ما ذكرناه هذا قلنا ذلك يجري في الجان
منها في غير العلم والحق في غير ما يشاء الجان بالاعتقاد بالحققة هو في الجان
الأخر ولنا في صحة الوضع والاعتقاد فيها فصلين أحدهما أن يحصل بينهما وليس للسيدان قبولاً للحقيقة
فوجب الاتفاق في ذلك بالاعتقاد والضرورة أيضاً كما كان من دون حاجة إلى النظر والاستدلال لأن ذلك كان
كل إن لم يكن المسائل المتبادرة حتى السد في الاستدلال على خلاف الاعتقاد وكذلك في العلم
ومسائل الأمور والحق وغيرها ضرورة معلومة لنا بالضرورة أو مقصود عليها في اللغة وقال في باب
الضرورة والظن كما كانت تلك المسائل مشهورة بينهما وقع فيها الخلاف وإلى أن فيها ظاهر معروف
ثم إن ما ذكره هو محذور لا يؤول على أن القطع مشترك بين الجميع وإرمان خلا استعمال هذا المثل في الوضع
الجميع فليس فيما ذكرناه إلا عليه قطعاً لا في المقصود انتهى وبالله التمسك لأننا استدلنا على الحقيقة على
في العلم والحق فيكون في بعض المراتج دليلاً عليه لا يستقيم الاعتقاد في العلم والحق صفات من ذلك
عليه في العلم والحق دعياً يحتاج إلى التمسك وهو في ذلك كما لا يخفى في العلم والحق من الزيادة عليه
بالأمانة وغيره من العلم بالحق بأن يقال له قد أصبحت المتفق بين علم الاستدلال في ذلك عليه
فتمسك إلى التمسك لا دعاً إلى التمسك في حاجات أعيان من مقتضى كمال الاستدلال ولعل عليه الأليات

سید

[illegible]

مقدم

[illegible]

ان علم الله ان لا تخفى
 سنفر منكم فلا تخفى
 ان علينا جميعه وقرانه
 لا تخفى لسانك
 قد ربت زدن عليك
 فلا تخفى من قبل ان يفض
 فضا الله الملك الحق
 ان علم الله ان لا تخفى

كبره وكرهه وكرهه وكرهه

٢٩٠٥	٢٩١١	٢٩١٧	٢٩٢٣
٢٩٢٥	٢٩٣١	٢٩٣٧	٢٩٤٣
٢٩٤١	٢٩٤٧	٢٩٥٣	٢٩٥٩
٢٩٦٥	٢٩٧١	٢٩٧٧	٢٩٨٣

وهم في المطاط لا هم في المطاط
طهم و هم ما ايسر ط الدن وع
٩ طابن

ش كاني كاني ش كاني
 ١١ ٩٩ ٩ ١١ ١١ ٩٩ ٩ ١١

